العرب
السبت 2021/09/04
السنة 44 العدد 12169

النواب في صميم معركة قيس سعيد على الفساد

الرئيس التونسي يقرّ بتحقيق نواب لثروات طائلة بعد تقلدهم مناصب في الدولة

يواصل الرئيس التونسي قيس سعيد المعركة ضد الفساد، حيث أكد أنه سيحيل ملفات عدد من النواب على القضاء، ولن يسمح لأحد بالعبث بالدولة أو الشعب، علاوة على محاكمة من أجرموا في حق الشعب.

خالد هدوي

تونس – قال الرئيس التونسي قيس سعيد إنه سيحيل ملفات عدد من النواب الذين تتعلق بهم شبهات فساد على القضاء، متهما أشخاصا لم يسمهم بالتآمر لضرب مؤسسة رئاسة الجمهورية، فضلا عن آخرين حققوا ثروات طائلة مستفيدين من تقلدهم لمناصب في الدولة.

وأكد قيس سعيد الخميس حصول نائب في البرمان على مبلغ ألف وخمسمئة مليون دينار (537.73 مليون دولار)، ذاكرا أن هذا النائب كان قد تقلد مناصب في الدولة.

وتحدث سعيد وهو يتصفح أوراقا بما يشير إلى ملف ووثائق تتعلق بهذه الشخصية التي قال إن ملفها وملفات أخرى ستحال قريبا على القضاء.

وكشف أن لديه وثائق تُثبت تورط العديد من الشخصيات في قضايا مالية، ذاكرا زوجة محام قال إن لها ثروة تقدر بمئة مليون دينار (35.85 مليون دولار)، رغم أنها عاطلة عن العمل مقدما تفاصيل عن بعض ممتلكاتها.

وتعهد سعيّد بكشف أسماء المتورطين في فساد مالي وأخلاقي وفي ابتزاز رجال الأعمال، مبينا أن هناك وثيقة للحصول على الجنسية التونسية بمئة ألف دينار.

وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي بشكل واسع تصريحات رئيس الجمهورية قيس سعيد غير المسبوقة.

المنذر ثابت

الخطوة مهمة ويجب ألا يتم توظيفها سياسيا

وترى أطراف حقوقية أن حجم الفساد في تونس كبير، وأن بعض الأحزاب مهددة بالحل النهائي إذا أثبت القضاء تورطها في قضايا فساد مالي وإداري.

وأفاد رابح الخرايفي الباحث في القانون الدستوري والنيابي أن "ما ترتب على حركة الخامس والعشرين من يوليو (الإجراءات الاستثنائية للرئيس) هو إسقاط الصفات المتعلقة بالفساد على غرار النائب والقاضي والمسؤول وغيرهم، وهذا مهم جدا في إنفاذ القانون".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "حديث سعيد فيه بعد سياسي وتهيئة للرأي العام وإعداده لما سيترتب عن القرارات لاحقا، والجانب القانوني هو أن سعيد الآن هو رئيس النيابة العمومية ويخوّل إليه إحالة الملفات للقضاء".

وتابع الخرايفي "حجم الفساد المالي في تونس يقدر بسبعة عشر ألف مليون دينار، وهناك أحزاب سياسية مهددة بالحل النهائي".

ووصفت شخصيات سياسية خطوة الرئيس سعيد بـ"الهامة"، داعية إلى توسيع مجال الاشتغال على كشف الفساد وتحديد مصادره بعيدا عن التوظيف السياسي والإعلامي.

وأفاد المحلل السياسي المنذر ثابت في تصريح لـ"العرب" أن "القضاء هو الذي ينظر في هذه الملفات، والأرقام تحتاج إلى التدقيق وربما تشمل التهرب الجبائي وعملية غسيل الأموال، وهناك مؤشر خطير على حجم الفساد في المعنى العام".

وأضاف "نحتاج إلى حماية مناخ الأعمال من الفساد من جهة، ومن الشعبوية من جهة ثانية"، قائلا "في تقديري هذه الملفات سيتابعها القضاء بطريقة أو بأخرى، فضلا عن ملفات أخرى مثل شبكات التسفير نحو بؤر التوتر".

وتابع ثابت "يفترض أن يشمل هذا الإجراء طبقة رجال الأعمال، وهذه الخطوة الهامة يفترض ألاّ تتعلق بفئة معينة، والاشتغال عليها يجب أن يكون موضوعيا وحرفيا بعيدا عن التوظيف السياسي، وعلينا أن نحدد نمط حوكمة يقطع مع الفساد ونحدد مصادره".

واستطرد "لا نريد أن يكون هناك تعاط سطحي مع الملفات، لأن رأس المال في تونس حاضنته الدولة، وغالبا ما كانت هذه الامتيازات على حساب القطاع العام".

وتعتبر الحرب ضد أخطبوط الفساد طويلة ومعقدة لارتباطها بترتيبات قانونية وإجراءات قضائية في علاقة بالملفات ومعطياتها، حيث لا يزال بعضها رهن الرفوف والمكاتب.

واعتبر الرئيس سعيد أن هؤلاء جوعوا التونسيين ونكلوا بهم وتسببوا في إفلاس الدولة، مشيرا إلى "أنهم يجدون في بعض النصوص القانونية مخارج، الأمر الذي يبقي القضايا في رفوف المحاكم لعشرات السنين".

واتهم البعض بأنهم وضعوا قوانين مقابل مبالغ مالية، قائلا "هناك فصل حاولوا تمريره بمئة وخمسين ألف دينار (53.77 ألف دولار)، فهل هذه شرعية أم سوق نخاسة؟".

وسبق أن فتح القضاء التونسي عددا من الملفات الشائكة والتي رافقها جدل واسع، حيث تم حظر السفر على عدد من المسؤولين بشبهة فساد مالي وإداري في صفقات استخراج الفوسفات ونقله بعد توقف الإنتاج في السنوات الأخيرة.

وقررت النيابة العامة حظر السفر على اثني عشر من المشتبه بهم في شبهات فساد مالي وإداري في صفقات استخراج الفوسفات ونقله، من بينهم وزير الصناعة الأسبق سليم الفرياني.

وطالب عدد من الجمعيات في بيان مشترك الرئيس سعيّد بالسماح للجهاز التنفيذي بتفعيل أكثر من 237 بطاقة جلب وأوامر صادرة عن محاكم تونسية ولم تنفذ.

وسبق أن أعلن الرئيس سعيد أن 460 شخصا نهبوا أموالا تونسية، عارضا عليهم تسوية حال إعادتها، مقدّرا حجم الأموال المنهوبة بـ4.8 مليار دولار.

وقال سعيد في كلمة مصورة إنه سيتم العمل على إعادة كل الأموال المنهوبة ومحاربة الفساد ومواجهة الضغوط المالية على تونس.

كما فتح القضاء تحقيقا ضد حركة النهضة وقلب تونس وجمعية "عيش تونسي" للاشتباه في تلقيها أموالا من الخارج خلال الحملة الانتخابية عام 2019.وفي الخامس والعشرين من يوليو الماضي قرر سعيّد تجميد عمل البرلمان وتجريد أعضائه من الحصانة وإقالة الحكومة، فيما تولى السلطة التنفيذية بنفسه، في تدابير أكد في حينه أنها ضرورية لإنقاذ مؤسسات الدولة.

وعاشت البلاد على وقع أزمة سياسية معقدة بين الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان)، لاسيما حركة النهضة التي كانت تقود الحزام السياسي لحكومة المشيشي واصطفت خلف رئيسها المقال.

المغرب يحرص على إجراء الانتخابات الليبية في موعدها

الرباط – أكدت المملكة المغربية أن حل الأزمة الليبية مرتبط بتنظيم الانتخابات العامة في موعدها المحدد بعيدا عن المؤتمرات والتدخلات الخارجية.

وقال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إن الأزمة الليبية "لن تحل بالمؤتمرات والتدخلات الخارجية، وإن حلها مرهون بتنظيم الانتخابات العامة يوم الرابع والعشرين من ديسمبر من السنة الجارية".

وأضاف خلال مؤتمر صحافي مع رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح عقب مباحثات بين الطرفين الخميس بمقر وزارة الشؤون الخارجية بالرباط، أن "ليبيا تمر بمنعرج حاسم في مسارها السياسي وأن إنجاح هذا المسار يقتضي التزام جميع المؤسسات والفرقاء الليبيين بتنظيم الانتخابات العامة".

وشدد بوريطة على أن "الحفاظ على الموعد الانتخابي الذي توافق عليه الليبيون والمجتمع الدولي أساسي لتفادي حالة الجمود"، لافتا إلى أنه "حان الوقت للحسم في مسألة الشرعية في ليبيا عبر الانتخابات".

ويأتي ذلك بعد أيام من احتضان الجزائر الاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا الذي ناقش آلية وضع خارطة طريق واضحة لتنظيم الانتخابات العامة المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل في موعدها المحدد دون تأجيل، علاوة على ملفات أخرى لها علاقة باستقرار وأمن ليبيا.

وقال عقيلة صالح "الخروج من الأزمة الليبية وتوحيد المؤسسات وتحقيق المصالحة الوطنية لن تتحقق إلا من خلال انتخاب رئيس لكل الليبيين عبر صناديق الاقتراع في الآجال المحددة سلفا".

وأضاف أن المجلس النيابي "قام بما يتوجب القيام به من أجل التحضير لهذه الاستحقاقات من خلال إعداد قوانين مؤطرة لانتخابات مجلس النواب ورئيس الدولة لا تُقصي أي طرف من الأطراف".

وعلى الرغم من أن العمليات القتالية العدائية المباشرة توقفت في ليبيا منذ الصيف الماضي، لا تزال جماعات مسلحة تتنافس على المناطق والنفوذ والسيطرة على مؤسسات الدولة التي لا تزال منقسمة رغم مساعي السلام.

ولم تنعم ليبيا بالأمن منذ انتفاضة 2011 التي أطاحت بنظام الزعيم الراحل معمر القذافي وما تبعها من انقسام البلاد إلى نصفين بين إدارتين متناحرتين في الشرق والغرب في 2014.

وفي ظل حالة الجمود السياسي المتفاقمة يخشى العديد من الليبيين من أن يتبدد زخم العملية التي نجحت في تشكيل حكومة موحدة لأول مرة منذ سنوات.

وعلى الرغم من دعم مختلف الأطراف للحكومة الجديدة والاتفاق على وقف إطلاق النار، لم تشهد خطوات أساسية مثل توحيد مؤسسات البلاد والاستعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تقدما يذكر وسط تبادل للاتهامات بعرقلة العملية.

فيتو أميركي على ترشح ابن القذافي للانتخابات

سيف الإسلام القذافي يقرر رسميا الترشح لرئاسة ليبيا

طرابلس – عبرت الولايات المتحدة الأميركية عن رفضها لترشح ابن الزعيم الليبي الراحل سيف الإسلام القذافي للانتخابات الرئاسية بالبلاد، المزمع إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم، معتبرة أن عملية الترشح من عدمها مسألة يقررها الشعب الليبي.

وأكد مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى جوي هود أن "العالم لديه مشكلة في ترشح سيف الإسلام القذافي للانتخابات الرئاسية في ليبيا".

وقال هود في تصريح إعلامي "من يترشح للانتخابات الليبية أمر يقرره الشعب الليبي، لكن كل العالم لديه مشكلة في ترشح سيف الإسلام القذافي للانتخابات الرئاسية، فهو أحد مجرمي الحرب، يخضع لعقوبات أممية وأميركية".

وبحسب مصادر مقربة من سيف الإسلام القذافي، فإن الأخير قرر خوض الانتخابات الرئاسية، إلا أنه سيعلن عن ذلك في وقت لاحق، لكن تظل هناك العديد من العوائق أمام ترشحه خاصة في ما يتعلق بالتحالفات السياسية في ظل الانقسام الحاصل في ليبيا.

ووفقا لذات المصادر، لم يطرح سيف الإسلام حتى الآن عملية التحالف مع أي من الأطراف الليبية، وأنه يسعى للعمل على توحيد الدولة دون التموقع أو تعميق عملية الانقسام.

وأكدت التصريحات اختلاف الموقف الدولي تجاه ابن القذافي المطلوب لدى محكمة الجنايات الدولية، وخاصة من الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة وروسيا، اللتين تحمل كل منهما مواقف مغايرة للأخرى، حيث ترى روسيا في سيف الإسلام حاكما مناسبا لليبيا وتضغط لتمرير ترشحه.

وفي مايو الماضي كشفت جريدة "نيويورك تايمز" الأميركية عن ترتيب سيف الإسلام القذافي للعودة إلى الساحة السياسية في ليبيا من جديد، واصفا ما يحدث في البلاد بأنه "تخطى حدود الفشل ليصل إلى المهزلة".

وطلبت المحكمة الجنائية الدولية عدة مرات تقديم سيف الإسلام إلى العدالة، كان آخرها في كلمة المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا أمام مجلس الأمن الدولي، في السابع عشر من مايو الماضي، إذ ناشدت حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة توقيفه، كما دعت سيف الإسلام إلى تقديم نفسه للسلطات الليبية.

وأوضح رئيس البرلمان الليبي وفي عدة تصريحات، رفضه القاطع لترشح سيف الإسلام القذافي للانتخابات الرئاسية، معتبرا ذلك مستبعدا لعدة اعتبارات.

وقال أثناء مناقشته مع أعضاء مجلس النواب القوانين الانتخابية، "إن المجلس لن يقبل المطلوب لمحكمة الجنايات للدخول في السباق الانتخابي"، في إشارة إلى سيف الإسلام القذافي.

كما شدد عدد من أعضاء البرلمان الموالين لمعسكر الشرق على ضرورة استبعاد أي مطلوب للقضاء في جرائم، بعد أن استشعروا خطر ترشح سيف الإسلام على مرشحهم حفتر.

جوي هود

العالم لديه مشكلة في ترشّح سيف الإسلام القذافي

وبدأ سيف الإسلام القذافي فعليا، ضمن إطار مناطق الجبل الغربي وسرت وبني وليد، أي المناطق التي تتوسط ليبيا، في حشد المؤيدين له من كتائب مسلحة ومواطنين، بل أظهرت مجموعة من مقاطع الفيديو قيام عدد من المواطنين بطباعة ملصقات لحملته الانتخابية.

وفي بداية شهر سبتمبر الجاري، أكد المتحدث باسم مجلس النواب عبدالله بليحق أنه لا مبرر لتأجيل الانتخابات، مشددا على ضرورة إجرائها في موعدها المحدد في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

وقال بليحق في تصريحات صحافية إن "هناك أطرافا تحاول عرقلة إجراء الانتخابات"، مؤكدا أن لأي مواطن ليبي الحق في الترشح للانتخابات.

وبشأن سيف الإسلام القذافي، أكد بليحق أنه يحق لسيف الإسلام الترشح للانتخابات المقبلة إن انطبقت عليه الشروط.

ويطمح أنصار النظام الليبي السابق للعودة مجددا إلى الحكم من بوابة المصالحة الوطنية والانتخابات الرئاسية والبرلمانية المرتقبة نهاية العام الجاري، بعد عشر سنوات من الإطاحة بنظام معمر القذافي في 2011.

ولا يخفي أنصار القذافي رغبتهم في ترشيح سيف الإسلام للانتخابات الرئاسية المقبلة، بدعم روسي وقبلي، فضلا عن احتفاظ ابن عم القذافي، أحمد قذاف الدم بـ"ثروة" تسمح له بتمويل مشروع العودة إلى السلطة.

وفي ظل حالة الجمود السياسي المتفاقمة، يخشى العديد من الليبيين من أن يتبدد زخم العملية التي نجحت في تشكيل حكومة موحدة لأول مرة منذ سنوات، برعاية الأمم المتحدة مهمتها التحضير لانتخابات تشريعية ورئاسية من المقرر أن تجري في ديسمبر المقبل.

مفاجآت جديدة في السباق الانتخابي نحو الرئاسة